

العناقيد الصناعية كآلية للنهوض بقطاع التمور من أجل التنوع الاقتصادي في الجزائر - عنقود صناعة التمور بولاية بسكرة نموذجا -

Industrial clusters as a mechanism for the advancement of the dates sector for economic diversification in Algeria -the cluster of dates industry in the state of Biskra as a model-

أنفال حدة خبيزة*¹، مروة كرامة²

¹ جامعة محمد خيضر ببسكرة، (الجزائر)، Anfel.khoubaiza@univ-biskra.dz

² جامعة محمد خيضر ببسكرة، (الجزائر)، maroua.krama@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2023/02/20

تاريخ قبول النشر: 2023/02/12

تاريخ الاستلام: 2023/01/21

ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية من أجل تسليط الضوء على العناقيد الصناعية كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر بغية النهوض بقطاع التمور وذلك بالتركيز والتطرق إلى دراسة حالة عنقود صناعة التمور في ولاية بسكرة، خاصة وان الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات وتميز بمشاشة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى الأمر الذي جعله يعاني من التبعية الاقتصادية. فالجزائر تعتبر واحدة من بين البلدان التي تعاني من عجز في جهازها الإنتاجي على الرغم مما تمتلكها من موارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق تطور اقتصادي كبير من بينها قطاع التمور الجزائري كمورد طبيعي الذي اعطى للجزائر مكانة مهمة في العالم نتيجة جودة منتجات التمور الأمر الذي أدى الى تعزيزها بعنقود صناعة التمور الذي سوف يرفع من هذا القطاع، ويعتبر عنقود صناعة التمور فكرة يتم محاولة تطبيقها في بسكرة، لذا يجب أن توفر لها بيئة مناسبة وتتم تحت مراقبة خبراء ويجب دعمها من أجل إكمال هذا المشروع الذي من الممكن أن يكون عنقود قوي وكبير ومن أهم تجارب العناقيد في الجزائر نظرا لسوق التمور القوي وجودته العالية.

الكلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي، العناقيد الصناعية، قطاع التمور، عنقود صناعة التمور.

Abstract:

This research paper came in order to shed light on the industrial clusters as a mechanism for achieving economic diversification in Algeria in order to advance the dates sector by focusing and addressing the case study of the cluster of dates industry in the state of Biskra, especially since Algeria depends on the fuel sector and is characterized by the fragility of the agricultural sector, the industrial sector and the rest of the other sectors. Which made him suffer from economic dependency. Algeria is considered one of the countries that suffer from a deficit in its production apparatus, despite the fact that it possesses natural and human resources that qualify it to achieve great economic development, including the Algerian date sector as a natural resource, which gave Algeria an important position in the world as a result of the quality of date products, which led to its strengthening with an industry cluster. Dates that will be raised from this sector. The cluster of dates industry is an idea that is trying to be implemented in Biskra, so it must provide a suitable environment for it and be under the supervision of experts and must be supported in order to complete this project, which could be a strong and large cluster and one of the most important cluster experiences in Algeria due to the strong date market and its high quality.

Keywords: Economic diversification, Industrial clusters, Dates sector, Date industry cluster.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

تعد التمور من أكثر أنواع الفاكهة انتشارا في العالم العربي عموما، وفي الجزائر خصوصا، نظرا للميزة النسبية التي يتميز بها عن بقية الأصناف الأخرى، فنجد أن عمليات تصنيع التمور في البلدان المنتجة تنشط بهدف استغلال الفائض والتالف والأنواع الرديئة من التمور، فقد يتساءل البعض منذ البداية حول تعبير "صناعة التمور" باعتبار التمر منتجا زراعيا وليس صناعيا، إلا أنه يجب التنويه إلى أن صناعة التمور تعني في المقام الأول صناعة تعبئة وتغليف وتوزيع وبيع التمور ومشتقاتها، فالتمور بعد نضجها يمكن أن يجري عليها العديد من العمليات الصناعية الإضافية التي تزيد من قيمة التمر غذائيا وصحيا وتسويقيا.

رغم صعوبة الموقف يمكن القول إن محصول التمر الوفير في البلاد الذي يسجل إنتاجا قياسييا يمكن أن يكون بديلاً جيداً، حيث يعد إنتاج التمور أحد أهم المنتجات الزراعية في الجزائر، إذ من المتوقع أن يتجاوز المليون طن، وبذلك تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج التمور، كل هذه الحقائق والمعطيات تؤكد أن الجزائر تمتلك ميزة تنافسية قوية في ميدان التسويق الخارجي للتمور مما يتعين على السلطات الجزائرية وضع استراتيجية تصديرية فعالة من شأنها توجيه فئة من المصدرين إلى الأسواق العالمية وتجسيد الأهداف المسطرة، مما دفعها إلى تكوين عنقود في شعبة التمور من أجل تقوية مجال التمور في الجزائر، وولاية بسكرة خصوصا.

وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لتلقي الضوء على قطاع التمور في الجزائر، حيثياته وتطوره، وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي العناقيد الصناعية؟ وكيف لعنقود صناعة التمور أن يكون آلية للنهوض بقطاع التمور في ولاية

بسكرة من أجل التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

2. الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية

1.2. مفهوم العناقيد الصناعية:

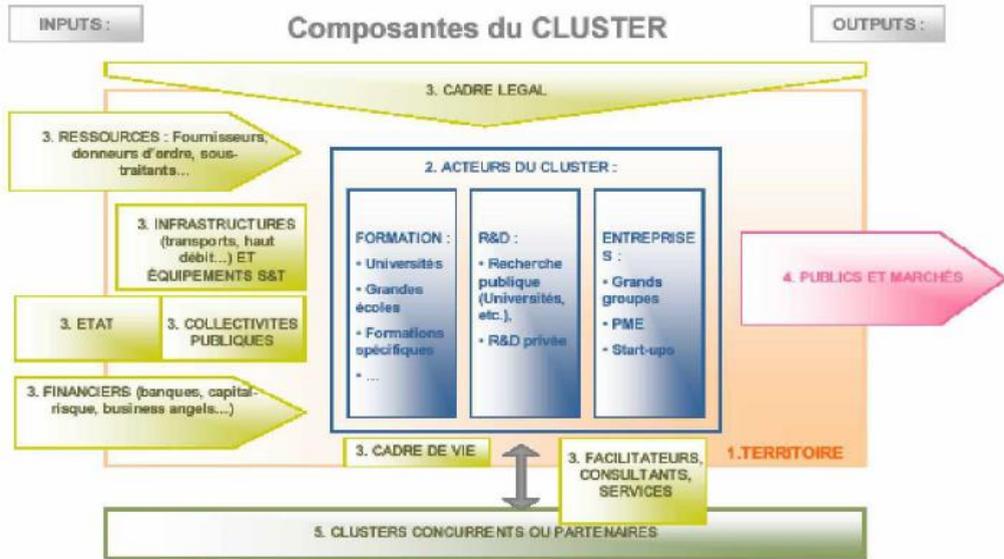
ظهر أول تعريف واضح لمفهوم العناقيد الصناعية في عام 1990، طرحه البروفيسور مايكل بورتر Micheal Porter في كتابه المزايا التنافسية للأمم Competitive Advantages of Nations، وهذا الكتاب أحدث ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية حيث قام الكاتب بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف industrial cluster أو العناقيد الصناعية. فعرفها Porter بأن "العناقيد الصناعية عبارة عن تركزات جغرافية لمؤسسات وهيئات مترابطة في مجال معين. وهي تشمل مجموعة من الصناعات المرتبطة وبعض الوحدات الأخرى الهامة من أجل المنافسة. على سبيل المثال،

موردي المنتجات المتخصصة كالمكونات، والآلات والخدمات وموردي البنية التحتية المتخصصة. والعناقيد هي خارج قنوات التوزيع والمستهلكين. إنما تمتد للارتباط الأفقي مع صانعي المنتجات التكميلية والمؤسسات ذات الصلة بالمهارات، التكنولوجيا أو العناصر الداخلة في الإنتاج المشتركة. وأخيرا، العديد من العناقيد الصناعية تشمل المؤسسات الحكومية، مثل الجامعات، الوكالات ومعاهد التكوين وجمعيات رجال الأعمال". (M, 1998)

2.2 مكونات العناقيد الصناعية:

تنشأ العناقيد في صناعات مختلفة وعديدة، فجندها تضم مؤسسات تمارس نشاطا صناعيا أو خدماتيا أو تجاريا أو زراعيا، وقد تتشكل من مزيج من المؤسسات التي تنتمي إلى قطاعات متباينة...لذا فإن العناقيد تضم عددا من المؤسسات ليس بالضرورة أن تنافس بعضها بل تكون متكاملة ضمن سلسلة القيمة للصناعة، فتوجد ضمن العنقود مؤسسات موردة وأخرى تمثل العملاء، وما يميز العنقود حاليا هو اشتراك مخابر البحث والتطوير والجامعات وتدخل الجامعات المحلية والهيئات الحكومية، كما يتضح من خلال الشكل التالي: (شوقي و بوديار، 2010)

الشكل(1): مكونات العناقيد الصناعية

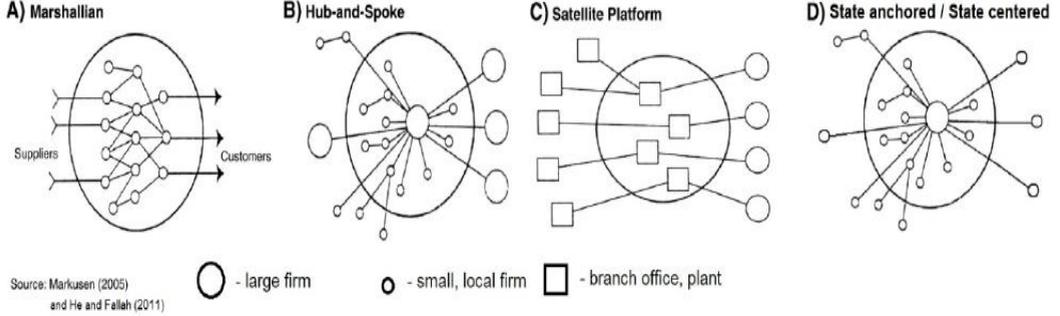


المصدر: شوقي جباري، بوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إستراتيجية العناقيد الصناعية قراءة في التجربة الإيطالية، الملتقى الوطني حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر: 9/8 نوفمبر 2010، ص 10.

3.2 أنواع العناقيد الصناعية:

تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر بها للعنقود، وستتعرف على أهم تقسيم وهو تقسيم Markusen للعناقيد الصناعية حسب هيكلها إلى أربعة أنواع، وهي: (Catalin, 2011)

الشكل (2): تقسيم Markusen للعناقيد الصناعية



Source: Catalin boja, IT Clusters as a Special Type of Industrial Clusters, Informatica Economică vol.15, 2011 , P 186.

- **عناقيد مارشال Marshallian:** وهي المكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة تخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية. ويكون التبادل التجاري بينها كبيرا وتحظى بدعم حكومي لتطوير تنافسياتها. (مريمت و بن شرشار، 2013)
- **عناقيد المحور والأذرع Hub-and-Spoke:** وهي التي تسيطر عليها مؤسسة أو عدة مؤسسات كبيرة يخدمها عدد كبير من المؤسسات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات. (خدادمية و باحمد، 2013)
- **عناقيد منصات الفروع Satellite platform:** وتتكون من فروع المؤسسات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بين هذه الفروع كما أن عدد النشاطات والمؤسسات المنبثقة عنها قليل. (David & Mark, 2001).
- **عناقيد المراكز العامة state anchored/state centered:** وهي عبارة عن تواجد لمقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية. (بن رجم و لعرايبي، 2013)

4.2 السياسات الاستراتيجية لتبني العناقيد الصناعية:

لقد تم تحديد خمسة أنواع من سياسات تبني العناقيد الصناعية وهي: (Martin, David, & Mary, 2004)

1. **سياسات الوسيط:** وتهدف لتنمية الروابط بين عناصر العنقود من خلال دور الجهات العامة في عقد الاجتماعات والتحالقات بين شركات وعناصر العنقود، ومن خلال تقوية دور الجهات العلمية وتبني الأبحاث والعمل على تطبيقها على أرض الواقع، ويهدف هذا النوع من السياسات لرفع القيمة المضافة..
 2. **سياسات جانب الطلب:** وتهدف إلى زيادة الانفتاح على الأفكار والابتكارات الجديدة، من خلال تشجيع البحث العملي وتشجيع الابتكارات وتشجيع تبني أفضل المعايير التقنية للمنتجات عالية التقنية وذلك من أجل تنمية الطلب على المنتجات. ويحدث ذلك من خلال خلق أسواق جديدة للسلع والخدمات، توفير أرضية تجريبية للمنتجات الإبداعية، تقديم الوعود بشراء المنتجات الإبداعية...
 3. **سياسة التدريب:** وتهدف لتنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها وهي شيء أساسي لإيجاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وذلك من خلال وضع معايير مرتفعة للتعليم وكفاءة المعلمين، وتشجيع إنشاء الجهات البحثية والتدريبية المتخصصة في صناعة محددة. من خلال تحفيز العلاقات الداخلية بين مؤسسات العنقود. بالإضافة إلى بناء مراكز مهارات العناقيد التي تتولى مهمة متابعة حاجات الصناعة، تطوير المناهج التدريبية الجديدة، البقاء على اتصال مع مجالس العناقيد... ومن خلال المعلومات المحصلة يتم تحديد الاحتياجات التدريبية وبناء البرامج التدريبية المناسبة.
 4. **سياسة تنمية الروابط الدولية:** تهدف هذه السياسة لرفع مستوى تكامل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وزيادة حجم التبادلات التجارية وجذب الاستثمارات. بمعنى إلغاء أو تسهيل الحواجز أمام التجارة الخارجية، توفير المعلومات والمساعدة التقنية للقطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصغيرة لمساعدتها على مجاراة المعايير المعمول بها دوليا للدخول إلى الأسواق العالمية.
 5. **سياسات هيكلية أوسع:** وهي سياسات تتضمن توفير الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، عوامل السوق، النظام التعليمي، البنية التحتية المادية والقانونية والمؤسسية بما في ذلك وجود نظام حوكمة قادر على دعم القواعد والقوانين.
3. **واقع صناعة التمور في الجزائر**
- 1.3 **واقع إنتاج وتصدير التمور في الجزائر:**
- تحتفظ الجزائر منذ سنوات طويلة بتصنيفها ضمن المراتب الخمسة الأولى عالميا وعربيا في مجال إنتاج التمور، وذلك حسب خبراء ومتعاملين اقتصاديين مختصين في شعبة التمور في العالم. ككل المنتجات الزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث اختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه والانعزال

العناقيد الصناعية كآلية للهوض بقطاع التمور من أجل التنوع الاقتصادي في الجزائر

للوائح عن بعضها البعض وتعتبر التمور من المحاصيل الزراعية المهمة في الجزائر. الجدول التالي يوضح تطور إنتاج التمور في الجزائر خلال الفترة من 2006 إلى 2017.

الجدول (1): تطور إنتاج التمور في الجزائر من 2010 إلى 2020

الوحدة: ألف طن

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج	644.74	724.89	789.36	848.20	934.38	990.38	1029.60	1058.56	1094	1200	1300

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

شهد إنتاج التمور في الجزائر ارتفاعا خلال السنوات محل الدراسة (من 2010 إلى 2020)، بحيث انتقل من 600.096 طن سنة 2012 إلى حوالي 1.100.000 طن سنة 2017 منها 3 % موجهة للتصدير، حسبما أكدته الإحصائيات المسجلة أمامنا المأخوذة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وكانت الجزائر قد شهدت وفرة في إنتاج التمور خلال السنة الماضية، بإنتاج بلغ 1.2 مليون طن من التمور سنة 2019، عبر 18.6 مليون نخلة، موزعة على 167 ألف هكتار، وأكثر من 300 نوع من التمور. وتشكل كمية إنتاج الجزائر للتمور ما يعادل 14 بالمائة من الإنتاج العالمي، حسب أرقام وزارة الفلاحة الجزائرية.

إن المناطق المشهورة بزراعة النخيل تقع غالبا في جنوب الأطلس الصحراوي وتغطي 17 ولاية (في الواقع 16 ولاية فقط إذا ما استثنينا ولاية المسيلة التي فقدت مؤهلاتها في زراعة النخيل). وتحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى بنسبة 27,4% من حيث المساحة الإجمالية و 23,1% من مجموع أشجار النخيل و 41,2% من الإنتاج الوطني للتمور متبوعة بولاية الوادي على التوالي بنسبة 22 %، و 22,4% و 25 % . وهاتين الولايتين تستحوذ لواحدهما على ثلثي (2 \ 3) الإنتاج الوطني من التمور.

وتحصي الجزائر قرابة 18.6 مليون نخلة مغروسة على مساحة 167 ألف هكتار (الهكتار يعادل 10 كم)، حسب الأرقام الصادرة عن وزارة الزراعة نهاية 2016، بينما تشير إحصاءات غير رسمية إلى أن هناك أكثر من 21 مليون نخلة في البلاد، فيما تعد ولاية بسكرة في الجنوب الشرقي الأولى على مستوى الدولة من حيث الإنتاج، حيث توفر وحدها قرابة 42% من إجمالي الإنتاج، تليها ولاية الوادي الحدودية مع ليبيا بحدود 25% من الإنتاج.

وتعتبر مناطق وسط الصحراء الجزائرية والجنوب الشرقي على الحدود مع الجمهورية التونسية مناطق الإنتاج الرئيسية للتمور في الجزائر، بالإضافة إلى ولايات بشار و جنوب النعامة وأدرار في أقصى الجنوب الغربي. (بوكروخ، 2015)

الجدول (2): واقع تصدير التمور في الجزائر

الوحدة: ألف طن

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الصادرات	16.037	28.143	7.23	14.71	25.64	28.48	31.00	33.00	45.00	39.00	71.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

إن حجم كميات التمور الموجهة للتصدير هي في تزايد مستمر، حيث فاقت ما يقارب 21 ألف طن في سنة 2013 وأكثر من 28 ألف طن في 2015. وتعتبر فرنسا السوق الأجنبية الأولى للتمور الجزائرية، إذ صدرت الجزائر في 2015 بما يقارب 13.4 ألف طن متبوعة بكل من فدرالية روسيا 3.3 آلاف طن، الإمارات العربية المتحدة 1.6 ألف طن كندا 1.200 ألف طن، الهند 1.100 ألف طن والولايات المتحدة الأمريكية 1000 طن، بمعدل سعر يبلغ 500 دولار للطن الواحد في المتوسط من نوع «تمر النور» الذي تشتهر به الجزائر. وتبقى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومنها المنتوجات الفلاحية تظل دون مستوى التطلعات لأسباب مختلفة منها تناقل الإدارة في تمويل هذا الجانب من التجارة الخارجية ولأسباب أخرى.

وبلغت قيمة صادرات الجزائر من التمور سنة 2019 قرابة 39 مليون دولار، وتعتبر فرنسا الزبون الأول للتمور الجزائرية بـ13400 طن سنة 2019، تليها روسيا بـ3300 طن، ثم الإمارات العربية المتحدة بـ1600 طن، فالهند بـ1100 طن، فالولايات المتحدة الأمريكية بـ1000 طن.

وتعتبر الدول الأوروبية أكثر الأسواق المستوردة للتمور الجزائرية، وتعد كل من فرنسا وروسيا من بين الأكثر استيرادا لها. وتتفرد الجزائر بالمرتبة الأولى عالميا من حيث إنتاج صنف "دقلة نور" الذي يعد أحد أفخر أنوار التمور، ويصل عليها الطلب من كل دول العالم حتى تلك التي تتنافس مع الجزائر على المراتب الأولى عربيا وعالميا.

2.3 المشاكل التي تواجه إنتاج التمور في الجزائر:

يواجه إنتاج التمور في الجزائر العديد من المعوقات الإنتاجية والتسويقية، والتي كان لها انعكاس شديد على الوضع الإنتاجي والاقتصادي والتسويقي للتمور. ويتناول هذا الجزء عرض تحليلي لتلك المعوقات فيما يلي: (بشير، 2013)

- انتشار الأصناف الرديئة في جميع مزارع النخيل، ما أثر في صفات ونوعيات التمور المنتجة، وساهم في استمرار إنتاج التمور كما ونوعا.

العناقيد الصناعية كآلية للهوض بقطاع التمور من أجل التنوع الاقتصادي في الجزائر

- أغلب مزارع النخيل تم غرسها وفقا للطريقة التقليدية ، مع عدم مراعاة المسافات بين الأشجار الأمر الذي يعيق إدخال المكنائن في إجراء العمليات الزراعية كالتلقيح، والجني والتقليم والتي تعد ضرورية نظرا لقلة الأيدي العاملة.
- قلة خبرة العمالة الزراعية المستقدمة بالعمليات الزراعية اللازمة للنخيل، من حيث التقليم والتلقيح وغيرها من العمليات الزراعية التي لها أثرها في إنتاج التمور.
- بطء دورة رأس المال في إنتاج التمور، فمن أجل أن يحصل المزارع على رأسماله في إنتاج التمور فإنه يجب عليه أن ينتظر على الأقل 7 سنوات حتى يصل الإنتاج إلى مرحلة الإنتاج التجاري، بالإضافة إلى ضعف عائد الاستثمار في إنتاج التمور، الأمر الذي أدى بالعديد من المزارعين بالاتجاه في الاستثمار في المحاصيل الأكثر ربحية كالحضروات...إلخ.
- تعرض النخيل للإصابة بالكثير من الحشرات والآفات، ما سبب أضرارا بالغة لها، مع ارتفاع أسعار المواد المستهلكة من أسمدة معدنية وعضوية ومبيدات لإزالة الأعشاب ومكافحة الحشرات.
- بعد بساين النخيل من المناطق الآهلة بالسكان، وغياب وسائل النقل، ما يضطر الفلاح إلى أن يبيع غلته في المكان، وهي بالنخلة. وبعد ذلك يبيعها بأسعار ضعيفة وهذا تحت ضغط التجار الذين يحددون السعر.
- ضعف القروض الزراعية الموجهة لتمويل مشاريع النخيل، مع ارتفاع نسبة الفائدة عليها، حيث تصل إلى 15% بالنسبة للقرض الزراعي السنوي، أما بالنسبة لقروض الاستثمار المتوسطة المدى التي تمنح لمدة 7 سنوات فإن الفائدة على القرض الزراعي تبلغ 16% سنويا.
- عدم توافر معلومات سوقية لدى منتجي التمور.
- السياسة السعرية المطبقة على الحاصلات الزراعية ومنها التمور حيث يتعامل معظم المزارعين فيما يتعلق بأسعار التمور مع مؤسسات الدولة التي تقوم بتحديد الأسعار مسبقا والتي كانت تحدد ضمن مستويات غير مشجعة بالنسبة للمنتجين وأدى ذلك إلى انعكاسات سيئة على العناية بشجرة النخيل وضعف عمليات التصنيع والتسويق المناسبين لتستطيع التمور الجزائرية من المنافسة في الأسواق التجارية.
- تضارب الأسعار الناتجة عن سوق فوضوية تسود فيها المضاربة والاحتكار وعدم وجود سوق جملة بمقاييس شفافة تكون فيها كل المعاملات قانونية عبر الفواتير وغيرها لإنهاء ظاهرة كثرة الوسطاء الطفيليين الذين يفسدون أسعار السوق ويجعلونها ترتفع بغير سبب اقتصادي واضح.

- بطء الإجراءات المتعلقة بالتصدير، مثل شهادة المنشأ والشهادة الصحية، وتعدد الجهات المسؤولة عن إصدار ذلك، الشروط الزراعية والفنية المتشددة من بعض الدول وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي.
- مشكل النقل وضعف الأسطول البحري والجوي الذي يدفع المصدرين إلى اللجوء لخدمات شركات نقل أجنبية، متأسفا لكون شركات طيران خليجية تستفيد ماليا من عملية شحن التمور، وذلك لتطبيقها أسعار مخفضة مقارنة بالجزائرية، وهو ما يعني أن التعويضات التي تمنحها الدولة للنقل بالنسبة للمصدرين والمقدرة بـ 80 بالمائة من القيمة الاجمالية توجه نحو شركات أجنبية، وهو نفس المشكل المطروح في النقل البحري، حيث يستغرق وصول شحنات التمور من الجزائر إلى روسيا مثلا 30 يوما فيما لا يتعدى 12 يوما من تونس إلى نفس الوجهة.
- التمور تخضع لعملية تبريد وتجميد خاطئة ويتعرض المنتج الفلاحي بعد بلوغه الضفة الأخرى من المتوسط لتغيير في اللون وتحوله إلى اللون الأسود، وهو نقيض ما يحصل للتمور والخضر القادمة من دولتي تونس وليبيا المجاورتين للجزائر.
- عدم قدرة وصول التمور الجزائرية إلى الأسواق العالمية ككل، نظرا لوجود مجموعة من المشاكل فيما يخص التنقل، خاصة إذا لم تكن هناك رحلات مباشرة إلى البلد المصدر، بالإضافة إلى عدم وجود وساطة شخصية مع البلد الذي يتم فيه التوقف (escale)، ما يؤدي إلى تغيير بلد المنتج، مما يفقد التمور الجزائرية هويتها وتصبح تنسب إلى البلد الذي تم فيه التوقف... إلخ.

4. عنقود صناعة التمور في بسكرة

1.4 أسباب إنشاء عنقود التمور بولاية بسكرة:

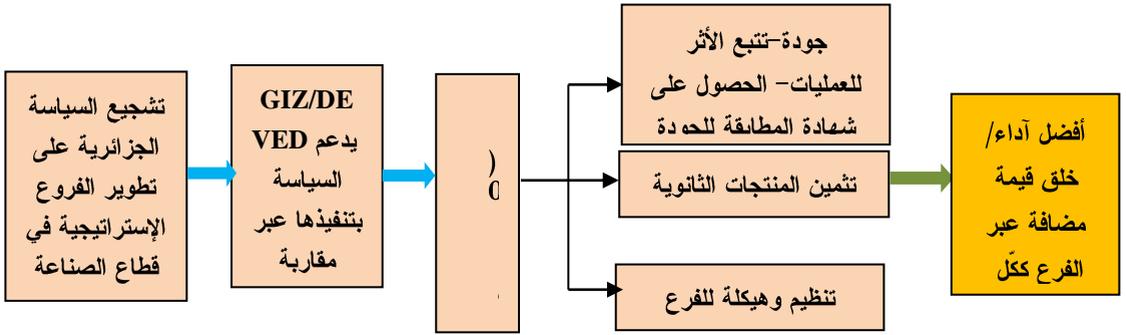
لأن الهدف من برنامج التنمية المستدامة هو تقريب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية خاصة صناعة التمور التي تعتبر مشروعاً تجريبياً لصناعات أخرى، والذي لم يختر عشوائياً، لكن من خلال دراسة معمقة للسوق المحلي الذي سجل خلال الموسم الاقتصادي 2009/2008 أي قبل انطلاق البرنامج إنتاج قدر بـ 669.600 طن منها 59 594,4 طن أي ما يعادل 8,9 % فقط وجهت للتصدير والذي حقق 14 مليون دينار جزائري، فمن بين الأسباب التي دعت لاختيار بسكرة لتكون ولاية نموذجية لإقامة مشروع عنقود التمور نذكر ما يلي:

- الأصالة في العمل والأقدمية التاريخية لسكان منطقة بسكرة في ممارسة نشاط زراعة التمور منذ الأربعينيات؛
- وجود شبكة لقنوات اتصال بين الأطراف العاملة في مجال زراعة التمور على المستوى المحلي و إن كانت تعمل بشكل غير رسمي و خارج إطار ما يسمى بالـ **Cluster**؛

العناقيد الصناعية كآلية للنهوض بقطاع التمور من أجل التنوع الاقتصادي في الجزائر

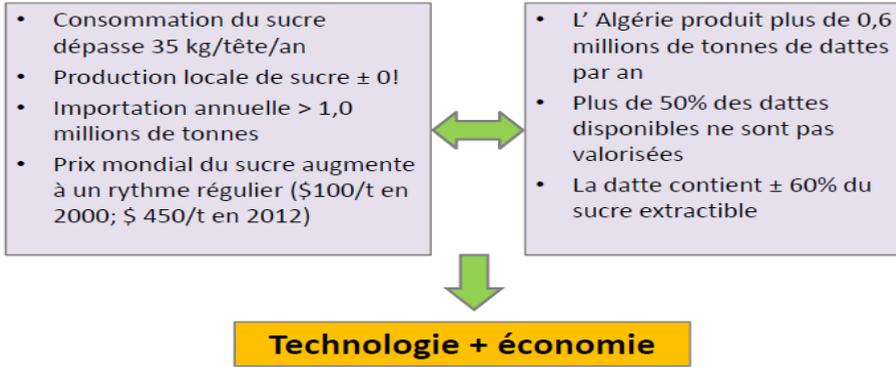
- الجودة التي يتميز بها المنتج المحلي ذو الصيت العالمي "ذقلة نور" وأنواعها المختلفة؛
 - أغلبية سكان منطقة بسكرة تعيش من هذا المنتج، سواء بطريقة مباشرة (أي أن يكون الشخص فلاح أو يشتري ويبيع في التمور أو يملك وحدة إنتاج للتمور أو يعمل في هذه الوحدة، أو...) أو غير مباشرة (أي أن لا يكون الشخص أو أي جهة كانت طرفا في سلسلة إنتاج التمور)؛
 - وحدات الإنتاج لتكثيف وتصدير التمور بولاية بسكرة تمثل نسبة 80% من إجمالي الوحدات المنتجة والمصدرة على مستوى الوطن، أما على مستوى باقي دوائر وبلديات الوطن فأغلبهم موزعون.
- والشكّلين المواليين يلخص الأسباب والدوافع السياسية، الاقتصادية والتقنية لإنشاء عنقود صناعة التمور في الجزائر أو عنقود التمور مع شرح كيفية التدخل لتنفيذها والمحددة عبر ثلاثة مستويات والنتيجة النهائية المرغوب تحقيقها على مستوى فرع التمور.

الشكل(3): الأسباب السياسية والاقتصادية لإنشاء عنقود التمور



Source: Ulrich Marz, Valorisation des dattes non comestibles en Algérie : La technologie et l'économie d'extraction du sucre liquide- Symposium « Valorisation des fruits dans les boissons », GIZ/AFC, Alger: le 27 mars 2013, P, 2.

الشكل (4): الأسباب التقنية لإنشاء عنقود التمور



Source: Ulrich Marz, op.cit, P, 4

2.4 مراحل إنشاء عنقود التمور بسكرة:

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين في عملية إنشاء العنقود، حيث إنطلقت المرحلة الأولى بداية من سنة 2011 وفي فترة قصيرة قطعت خطوات كبيرة، ولكنها لم تكتمل ليتوقف البرنامج ميدانيا فترة من الزمن ويعاد بعته من جديد في الفترة ما بين أواخر سنة 2012 إلى غاية سنة 2015. لتتوقف بعدها من جديد.

- **المرحلة الأولى:** كان أول لقاء في مارس 2011 بالجزائر العاصمة الذي جمع مختلف الأطراف المعنية مع الوزارة الوصية والشريك الألماني للانخراط في هذا البرنامج، واللقاء الثاني كان في جوان 2011 بولاية بسكرة، ليتم إنشاء الخلية الأولى المكلفة بالمتابعة والتنظيم لعنقود التمور والتي باشرت مهامها بتنظيم لقاءات لتوضيح وشرح محاور وأهداف البرنامج مع وضع برنامج عمل لتنفيذه في الميدان. ولقد كانت مكونة أساسا من: (جمعية المصدرين للتمور بسكرة؛ جمعية منتجي التمور؛ وزارة الصناعة؛ مديرية الصناعة على مستوى الولاية؛ مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة بسكرة **CRSTRA**؛ المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية بسكرة **ITDAS**؛ غرفة الفلاحة بسكرة؛ جمعيات حماية المستهلك المحلية بسكرة).

بداية من سنة 2012، قامت خلية المتابعة بمباشرة مهامها الأولى وبمشاركة الخبراء المختصين في برنامج التطوير للمؤسسات بالأمر التقنية والميدانية، وذلك بإجراء الدراسات النظرية وبرمجة دورات تكوينية وتدريبية لكل من رؤساء ومسؤولي الوحدات، رئيس جمعية منتجي التمور وعدد من أعضاء الجمعية، رئيس غرفة الفلاحة... وغيرهم، والخاصة بنظام مقارنة الجودة **GLOBAL GAPLA** **CERTIFICATION** لتحسين الأعمال الفلاحية وقواعد الصحة والنظافة في تكييف التمور

العناقيد الصناعية كآلية للهوض بقطاع التمور من أجل التنوع الاقتصادي في الجزائر

للوحدات المعنية تسمح لهم من تحقيق الإشهار لمنتجاتهم وضرورة تحسيس المنتجين والتكفل بالمختصين بالتكليف إلى جانب التشخيص الشامل لصناعة التمور على مستوى الولاية من الفلاح إلى وحدة تكيف وتصدير التمور، وكانت نتيجة التشخيص الخروج بثلاثة محاور رئيسية:

- استمرار المرافقة لكل من وحدات التكيف والتصدير ومتابعتها لتحسين وتطوير النوعية للمنتوج والخدمات المقدمة لإعطائه الصورة اللازمة وتنظيم ظروف العمل؛ وأيضاً مساعدة الفلاح للعمل وفق المقاييس العلمية والصحية في إنتاج التمور، حيث أن أغلبيتهم لا يمتلكون التأهيل النوعي وتدقيق الجودة من نوع **IFS** الإصدار 6، و**GlobalGAP**؛
- التكوين القانوني والإداري للعنقود، وذلك بانضمام كل الأطراف والشركاء المعنيين من منتجين ومصدرين مراكز البحث للعمل في إطار التجمع القائم أساساً على الهدف المشترك وتقاسم الأسواق والمعارض والصالونات وغيرها؛
- إنشاء مصنع لتجزئة التمور وتحويلها واستخراج مشتقات جديدة ومبتكرة مثل سكر الفراكتوز الصحي والعصائر، وذلك باستغلال التمور رديئة النوعية (الفاسدة، المعجنة والمسوسة)، حيث تم في هذا الإطار إجراء دراسات جدوى وبحوث للمشروع وعمليات تدقيق على مستوى وحدات الإنتاج للتمور.

هذا بالإضافة إلى محاور ثانوية تمثلت في:

- القيام بعمليات التدقيق للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من عمليات التشخيص في إطار العنقود؛
 - الإعداد لبرنامج تدريبي لمكونين بهدف تكوين خبراء محليين للمرافقة لمختلف العمليات لقطاع الصناعات الغذائية و أنظمة الجودة؛
 - برجة ملتقى إعلامي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات وحول أجهزة أخرى.
- وبعد الانتهاء من التشخيص للوحدات المنتجة والمصدرة والمستوردة، تم تصنيفها إلى ثلاثة أقسام حسب التدرج من الأكثر تطوراً إلى الأقل وهي:

- الصنف (أ): مؤسسات لها قابلية للتطور والاستعداد من حيث التهيئة، النوعية، النظافة والتنظيم في العمل والتحديد في الآلات والتجهيزات؛
- الصنف (ب): مؤسسات أقل تطوراً واستعداداً؛
- الصنف (ج): مؤسسات ضعيفة وغير مؤهلة.

ولقد تقرر البدء بالصنف الأول كمرحلة أولى للانطلاق وإنشاء عنقود التمور وذلك باختيار ستة وحدات رئيسية منتجة ومصدرة ومستوردة للتمور، والمتمثلة في:

- مؤسسة حدود سليم (ETS HADDOUD Salim) - طولقة؛
- شركة SUDACOSPA - بسكرة؛
- مؤسسة AGRODATSARL - بسكرة؛
- مؤسسة BIO-OASSISARL - أوماش؛
- مؤسسة PHENIXSARL - الدروع؛
- مؤسسة KISRANEEURL - طولقة.

ولقد عرف برنامج التنمية الاقتصادية توقف عملية التكوين لعنقود التمور الذي لسبب رئيسي هو تحديد الشكل القانوني للعنقود لدى السجل التجاري، أما مشكل الموقع أو الأرضية للمشروع فقد ظهرت لاحقا.

- **المرحلة الثانية:** سعي من وزارة الصناعة والمناجم ممثلة في المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استكمال برنامج الشراكة التقنية بين الجزائر وألمانيا بالاعتماد على الخبرة العالمية لبرامج **GIZ-IDEE** التي تركز على محورين رئيسيين وهما أولا الجودة واحترام المعايير، وثانيا الابتكار، وذلك للحصول على أفضل التطبيقات والتحكم في هندسة تركيب وتسيير العناقيد (**Clusters**)، وهذا لتحسين تنافسية هذا القطاع عن طريق تحقيق إنتاجية أكبر وجودة أفضل، قامت الوزارة أواخر سنة 2014 بوضع خطة عمل لإعداد جلسات وورشات عمل خاصة. وبتاريخ 06 أكتوبر 2015 تم عقد أول ورشة عمل رسمية بقاعة محاضرات مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية بسكرة والتي سبقتها عدة اجتماعات تحضيرية، والتي تم فيها مناقشة جملة من الأهداف المسطرة والمتمثلة في:

← تنشيط عنقود التمور، وتحديد خطة عمل تنفيذية تكون كخارطة طريق من شأنها تجسيد مشروع العنقود؛

← وضع الإطار الشكلي والقانوني لعنقود التمور؛

← وضع اللامسات الأخيرة لعقد اتفاقية الشراكة بين مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسكرة وتجمع التمور، حيث تم اختيار مركز التسهيل كموقع لاحتضان المكتب الإداري للعنقود الصناعي للتمور وهذا تسهila للتأسيس القانوني للعنقود؛

← تشخيص العراقيل من طرف الخبراء ومحاولة إيجاد الحلول لعنقود التمور، بالاستعانة ببرنامج **GIZ** المتخصص في إدارة الجودة وتنمية الأعمال، وذلك بتهيئة المؤسسات وعمليات نظم إدارة الأعمال لتصبح المؤسسات موجهة نحو الجودة.

ولقد شارك في الورشة قرابة (35) مشارك من مختلف الأطراف المعنية، وفي ختام الورشة قام كل من مدير مركز التسهيل ومسؤول عنقود التمور بالتوقيع على اتفاقية في إطار ودي لتخصيص مكتب مستقل ليكون مقرا ونقطة التقاء لأعضاء العنقود، ليكون بداية لتأسيس الشكل القانوني لهذا التنظيم، وتم الخروج بمجموعة توصيات تمثلت في:

- تغيير الطبيعة القانونية لمؤسسة حدود من شخص طبيعي إلى شخص معنوي باعتبار مؤسسته من الأعضاء المكونة للعنقود و هذا لتسهيل استكمال إجراءات تأسيس العنقود و هذا في أقرب الآجال؛
- تعاون مديرية الصناعة و المناجم لولاية بسكرة مع نظيرتها بولاية بجاية التي لها تجربة سابقة من خلال إنشاء عنقود المشروبات "**Cluster des boissons**"، و هذا في كيفية إتمام عقد تأسيس الشكل القانوني للعنقود و إعطائه الصفة الرسمية و هذا بالتنسيق مع ممثل السجل التجاري على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "**ANDI**" بالولاية، حيث وبعد تبادل عدة مراسلات مع المركز الوطني للسجل التجاري بخصوص تحديد الشكل القانوني للعنقود الصناعي، تم الاتفاق والمصادقة على شكل "**GIC**" أو (**Groupement d'Intérêts Communs**) أو (المجموعة ذات المصالح المشتركة)؛
- العمل على تحديث الدراسة التقنية للمشروع التي تم إعدادها سابقا وكذا نوع التكنولوجيا المعتمدة وفق التطورات الاقتصادية و المالية الحالية؛
- تحديد الموارد العقارية و المالية اللازمة للمشروع بعد استكمال الشكل التنظيمي والقانوني والحجم لعنقود التمور.

وبتاريخ 02 نوفمبر 2015 قام مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة وتحت إشراف المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة والمناجم، بعقد احتفالية تنصيب الرسمي لعنقود التمور "**cluster dattes**"، بقاعة المحاضرات بمقر مركز التسهيل، هذه الاحتفالية التي تزامنت مع انطلاق موسم جني التمور. ولقد شارك في هذه المناسبة شخصيات فاعلة على المستوى المحلي على رأسها رئيس المجلس الشعبي الولائي، مدير الفلاحة لولاية بسكرة، مدير الصناعة والمناجم لولاية بسكرة، رئيس المجلس الشعبي

البلدي ، رئيس جمعية مصدري التمور بسكرة، بالإضافة إلى عدة هيئات عمومية (**CRSTRA** - **CAP - CASNOS - CRMA**)*، الوكالة الولائية للتشغيل بسكرة، مديرية التجارة لولاية بسكرة، الغرفة الفلاحية لولاية بسكرة، بنك **BDR**، و إلى جانب المؤسسات الأعضاء في عنقود التمور، كما حضر أيضا عدد من المتعاملين الاقتصاديين من منتجين، مصدريين ومكيفي التمور بولاية بسكرة.

لتبقى مسألة التأسيس القانوني لعنقود التمور النقطة الفاصلة للانطلاق الفعلي في النشاط، حيث وبتاريخ 10 مارس 2016، اجتمع أعضاء عنقود التمور والموثق المكلف بالإعداد للتأسيس القانوني للعنقود بمقر مركز التسهيل بسكرة بهدف توضيح بعض المسائل التي يجب تحديدها في عقد العنقود والمتعلقة بالتنظيم وهذا حسب المواد (796 إلى غاية المادة 799 مكرر 4) من القانون التجاري والمتمثلة في (تسمية التجمع* - اسم الشركة أو موضوعها والشكل القانوني وعنوان المقر الرئيسي للشركة - المدة التي أنشئ لأجلها بالإضافة إلى رأس المال باعتبار قيمة التجمع من قيمة الأسماء المشاركة فيه وأيضا قيمة الضمان المتمثل في رأس المال)، أيضا تم التطرق إلى شروط قبول الأعضاء الجدد وعزلهم، أسلوب اتخاذ القرار- قاعدة 1+50 أو ثلاثة أرباع رأس المال أو بعدد الأصوات حسب مساهمة كل طرف في التجمع-، كفاءات مراقبة التسيير من خلال مدقق حسابات أو التدقيق الداخلي أو غيره، كيفية الحل والتصفية وإجراءاتها بالتفصيل وصلاحيات جمعية الأعضاء.

3.4 أهداف إنشاء عنقود التمور:

لأن برامج التطوير **DEVED** و **IDEE** هي برامج مهمة وطموحة فإن الوزارة ارتأت من خلال تطبيقها مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- تطوير صناعة التمور بالمنطقة بدءا من الفلاح، المنتج، المحول (وحدة التكيف والتوضيب)، النقل أو التوزيع وصولا إلى المستهلك النهائي؛
- تقسيم الثروات وتحسين معيشة الأفراد من الفلاح إلى غاية المستهلك النهائي؛
- التعاون بين مختلف أطراف عنقود التمور لحل المشاكل والعوائق التي تعترض الفلاح والمنتج والموزع والمستهلك؛
- الحصول على شهادة المطابقة للحدود **IFS** والتي تعني أيضا إلى جانب العمل وفق المعايير الدولية للحدود، المداومة والاستمرارية والحفاظة على نفس المستوى من العمل؛
- تحقيق الإشهاد "**la Certification Global Gap**" التي تمكن الفلاح من متابعة المسار التقني للمنتج من بدايته إلى غاية وصوله إلى المستهلك النهائي، مع إمكانية إضافة عملية أخرى وهي المكننة خاصة مع ما توفره من تحسين للأداء، و نفس الشيء بالنسبة للمكيفين وذوي المصالح؛

العناقيد الصناعية كآلية للهوض بقطاع التمور من أجل التنوع الاقتصادي في الجزائر

- و من الناحية الاقتصادية سيسمح بتخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من العملة الصعبة بمبلغ (15 مليون دولار) وذلك بإنشاء وحدة لتجزئة التمور، واستغلال وتحويل (30 ألف) طن من التمور الغير قابلة للاستهلاك إلى شراب التمر وسكر الفراكتوز وهذا من (934 ألف) طن من حجم الإنتاج الإجمالي لسنة 2014 حسب خبراء معهد **ITDAS** بسكرة؛
- فتح آفاق للتعاون المشترك مستقبلاً مع عنقود المشروبات بحماية بنوع من المشروبات بذوق التمر؛
- إيجاد آليات التمويل اللازمة لتحقيق المشروع خاصة و أنه يكلف (1,7 مليار) دينار.
- تطوير العلاقة والارتباط بين المؤسسات والجامعة بكل أقسامها وكلياتها كضرورة حتمية، نظرا لأهمية البحث العلمي على مستوى المؤسسات التي ولأسباب معينة قد يتعذر عليها القيام به، لذلك فالجامعة تعتبر مصدرا للموارد البشرية ذات الكفاءة من خريجي المعاهد والكليات وفي عدة اختصاصات "التبريد، التكنولوجيا، الكيمياء، البيولوجيا... وغيرها التي تحتاجها المؤسسة، دون أن ننسى دورها الأساسي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها المؤسسة و إيجاد الحلول لتطويرها.

4.4 الآفاق التي يسعى عنقود التمور البلوغ لها:

لأن الحديث عن العنقود هو بمثابة الحديث عن قطاع بحد ذاته كونه ملتقى الطرق الذي لا بد للفلاح أو المنتج وغيره من المتعاملين من الاندماج فيه تخفيضا للتكاليف في جمع المحصول وإيجاد طرق لتسويق المنتج وتصديره دوليا وفق معايير الجودة والنوعية العالمية، فحسب خبير مكتب **GIZ** بالجزائر والمستشار الدولي في الصناعة الغذائية السيد **Patrick de LAAGE**، فإن مشروع عنقود التمور يمتاز بجانب إيجابي يتمثل في تقدمه عن باقي العناقيد الصناعية التي سعت الجزائر لاستحداثها في منتجات وصناعات عديدة كالمشروبات، الميكانيك، الطماطم وغيرها، نظرا لعدة أسباب نذكر منها:

- الإجراءات التي تم مباشرتها وتجهيزها مسبقا؛
- كل الجهات الفاعلة على معرفة بكل ما يخص هذا الملف من وثائق وصيغة العمل في صورة تجمع أي "groupement"؛

- توفر المنتج المبتكر "**Le produit innovant**" و المتمثل في تجزئة التمور، و ما سيحققه من تنمية خاصة على مستوى المنطقة، فحسب جمعية منتجي التمور فإن هنالك إمكانية كبيرة أيضا لتحقيق التفوق التنافسي عن طريق إستبدال السكر الأبيض المبلور بسكر التمر وبكميات وفيرة حيث يتميز بلونه الشفاف وعدم استخدام مكونات اصطناعية دخيلة على المنتج ما يجعله صحيا أكثر، ويحقق إيرادات للاقتصاد الوطني وذلك بتقليص حجم فاتورة الاستيراد للسكر المبلور "**sucre**"

"**crystalisé**"، خاصة إذا علمنا أن الجزائر تستورد حوالي 30 ألف طن/سنويا؛ وهذا ما تم تأكيده بعد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية منذ سنة 2012 لمشروع ابتكاري يتعلق بتحويل أطنان من التمور الغير قابلة للاستهلاك إلى شراب التمر وشراب جلو كوز/ فراكتوز.

إلا أنه وفي إطار عنقود صناعة التمور وبغرض القيام بنشاط معين أو اتخاذ قرارات معينة كإنشاء وحدة لتجزئة التمور مثلا وهو الهدف الأساسي للعنقود، فإن هذا القرار وغيره من القرارات التي تعني المؤسسة أو العنقود أثناء حياته (كقرار اختيار أرضية المشروع أو مكتب الدراسات المكلف بالمشروع أو انضمام مؤسسات مالية للعنقود بهدف توفير الدعم المالي بواسطة قروض استثمارية أو حتى تفويض مهمة الإشراف على التسيير الإداري والقانوني وذلك بتعيين منشط للعنقود وكل ما يتعلق به بدءا من الشروط والكفاءات المطلوب توفرها، طبيعة التعاقد معه إلى غاية الأجر الذي سيتقاضاه وغيرها...) كل هذه القرارات تأتي لاحقا أي بعد تحديد الشكل القانوني للعنقود.

5. الخاتمة:

في هذا الجزء من الدراسة، تطرقنا إلى قطاع التمور ومختلف برامج المرافقة والدعم لتطوير هذا القطاع، وركزنا على ولاية بسكرة، كما تطرقنا لنشأة وتطور عنقود التمور ببسكرة، وتوصلنا لعدة نتائج أهمها:

- صناعة التمور تعتبر نشاطاً جذاباً في ظل اهتمام الدولة على تشجيعه وتطويره في إطار الشراكة مع الوكالة الألمانية **GIZ** وبرامج المرافقة للمؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة لتحسين كفاءتها وأداء الموارد البشرية فيها وذلك بإنشاء عنقود صناعي في صناعة التمور؛
- رغم التطور الذي عرفته شعبه التمور في الجزائر، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الأهداف والآثار والمعايير المتوقعة. هذه الوضعية ناتجة أساسا عن سلسلة من القيود النظامية، التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية والطبيعية والزراعية والإدارية، وعلى الرغم من الجهود والتدابير التي وضعت لتعزيز وترقية إنتاج التمور كما وكيفا، وكذا ترقية صادرات التمور في السوق العالمية وتعزيز تنافسيتها، خاصة مع ظهور منافسين جدد على السوق الأوروبية، غير أنه يبدو أن هذه السياسات لم ترق إلى المستوى المطلوب ولم تعط نتائج حاسمة، وهذا يرجع أساسا إلى استمرار بيروقراطية الإدارة. ونظرا لهذا الوضع، هناك حاجة إلى إعادة تشكيل الهياكل المسؤولة عن التجارة الخارجية، وإنشاء هياكل أخرى تسهر على تعزيز قطاع إنتاج وتصدير التمور. كما أن هذه الشعبة التي إذا تم دمجها في اقتصاد السوق، لا تؤدي هذا الدور إلا إذا كانت لديها القدرة على التكيف والقدرة التنافسية، ولا يتسنى هذا إلا برفع مختلف القيود على جميع المستويات.

العناقيد الصناعية كآلية للنهوض بقطاع التمور من أجل التنوع الاقتصادي في الجزائر

- يخسر المزارعون الجزائريون مع زيادة إنتاج التمر، حتى باتت هذه الزيادة تمثل نقمة أكثر من كونها نعمة، وذلك في ظل فشل سوء التسويق العالمي للتمور الجزائرية رغم جودتها العالية، وتدني نسب صادرات التمور، كما أن الحكومة لا تساعدهم على المشاركة في معارض تجارية دولية.
- يعتبر عنقود صناعة التمور فكرة يتم محاولة تطبيقها في بسكرة، لذا يجب أن توفر لها بيئة مناسبة وتتم تحت مراقبة خبراء ويجب دعمها من أجل إكمال هذا المشروع الذي من الممكن أن يكون عنقود قوي وكبير ومن أهم تجارب العناقيد في الجزائر نظرا لسوق التمور القوي وجودته العالية.

6. قائمة المراجع:

- Catalin, b. (2011). IT Clusters as a Special Type of Industrial Clusters. *Informatica Economică*, 186.
- David, L., & Mark, S. (2001). *Advantages and disadvantages of targeting industry clusters*. USA: Clemson University.
- M, E. (1998). Clusters and the New Economics of Competition. *Harvard Business Review*, 21.
- Martin, S., David, B., & Mary, E. (2004). Industry Clusters and Industry Targeting. *the Industry Targeting Workshop* (p. 6). Orlando: the Rural Poverty Research Institute (RUPRI).
- امال خدادمية، و عبد الغني باحمد. (2013). متطلبات نجاح العناقيد الصناعية في الجزائر وتحقيق الميزة التنافسية، جامعة قلمة، الجزائر، 7/6 ماي 2013.،. الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيها - محليا ودوليا- (صفحة 9). جامعة قلمة: الجزائر.
- بن عيشي بشير. (2013). اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر. *بحوث اقتصادية عربية*، 162.
- بن عيشي بشير. (2002). المعوقات الانتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية*، 80.
- جباري شوقي، و زهبة بوديار. (2010). تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إستراتيجية العناقيد الصناعية قراءة في التجربة الإيطالية. الملتقى الوطني حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خارج قطاع المحروقات في الدول العربية (صفحة 10). جامعة الشلف: الجزائر.
- عبد الوهاب بوكرواح. (21 أكتوبر، 2015). ، ثروة النخيل في الجزائر بلغت 21.2 مليون نخلة. تاريخ الاسترداد 07 فيفري، 2022، من الجزائر اليوم: <https://www.aljazairalyoum.dz/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AE%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1->

%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%AA-21-2-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-
/%D9%86%D8%AE%D9%84

عديلة مريم، و عز الدين بن شرشار. (2013). العناقيد الصناعية كتوجه حديث نحو تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة المخاطر عرض تجربة دولية عنقود سيالكوت بباكستان. *الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها - محليا ودوليا* - (صفحة 4). جامعة قلمة: الجزائر.

محمد خميسي بن رجم، و حنان لعرايبي. (2013). دور العناقيد الصناعية في تعزيز القدرة التنافسية تجربة عنقود سيالكوت في سالكوت بباكستان. *الملتقى الوطني حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها - محليا ودوليا* - (صفحة 13). جامعة قلمة: الجزائر.